

التوجيه الإسلامي للمراجعة  
كأداة لتفعيل دور المراجع  
ودعم مصداقية التقارير المالية

الأستاذ الدكتور  
عصام عبد الهادي أبو النصر  
أستاذ ورئيس قسم المحاسبة  
كلية التجارة - جامعة الأزهر

**التوجيه الإسلامى للمراجعة  
كأداة لتفعيل دور المراجع  
ودعم مصداقية التقارير المالية**

**طبيعة البحث وأهميته**

يتم تدريس المراجعة، وغيرها من مناهج العلوم التجارية، بعيداً عن القيم الإيمانية والأخلاقية وكذا أحكام وقواعد فقه المعاملات المالية، إعتقاداً من البعض بأن المراجعة هى المراجعة، وأنه لا علاقة بين المراجعة والقيم الإيمانية وفقه المعاملات المالية، وأن القيم الأخلاقية لا تختلف فى المنهج الإسلامى عنها فى المناهج التقليدية، وهو ما يُطلق عليه عند رجال الفكر بالعلمانية أى فصل العلوم الدنيوية عن الدين.

وقد أدى تطبيق هذا الفكر فى الدول الإسلامية إلى افتقار العلوم التجارية لركيزتها وأساسها الإيمانى والأخلاقى الذى يجب أن تستمد منه كيانها ومقوماتها، كما نزع عنها هويتها الإسلامية، وأبعدها عن غايات الإسلام وأهدافه، فضلاً عن تخريج المحاسب والمراجع غير الملم بالأحكام والقواعد الشرعية التى تضبط المعاملات المالية التى يقوم بمراجعتها والتحقق من مدى صحتها، كما أدى تطبيق هذا الفكر أيضاً إلى إبعاد العلوم الشرعية عن واقع حياة المجتمعات الإسلامية.

وتقوم فكرة هذا البحث على ترشيد وتصحيح مسار علم المراجعة - كأداة لتفعيل دور المراجع الخارجى ودعم مصداقية التقارير المالية - وذلك من خلال إتجاهين رئيسيين، وهما:

**الأول:** إحداهن نوع من الترابط والتزواج بين علم ومهنة المراجعة وبين القيم الإيمانية والأخلاقية الإسلامية التى تقع فى دائرة اختصاص المراقب، وذلك باعتبار أن القوانين والنظم واللوائح لا يمكن أن تُنظَّم إلا جانب محدود من المهنة، وأن الجزء الأكبر منها يترك بدون تنظيم قانونى، حيث تسيطر عليه القيم الإيمانية والأخلاقية، وكذا باعتبار أن ما يُعد قانونى قد لا يُعد أخلاقى.

**الثانى :** الأخذ بالاتجاهات الحديثة فى فكر المراجعة السائد، عملاً بحديث رسول الله ﷺ :  
"الحكمة ضالة المؤمن. حيثما وجدها، فهو أحق بها" رواه ابن ماجة، فالإسلام لا يمنع من الاستفادة  
من فكر الغير بشرط ألا يتعارض ذلك مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، ولا سيما وأن الغير  
قد استفاد على مر العصور من الفكر الإسلامى مما قد يؤدى إلى وجود تشابه فى بعض الأمور،  
وإن اختلفت الفلسفة التى يقوم عليها الفكر الإسلامى عن غيره. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى،  
فإن الإسلام يربط الحياة الدنيا بالدين ويوازن بين المادية والروحية بشكل يصعب معه تجزئته أو  
أخذ جانب منه وترك الآخر.

### هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى ترشيد مسار علم المراجعة فى إطار الفكر الإسلامى كأداة لتفعيل دور  
المراجع الخارجى ودعم مصداقية التقارير المالية عن طريق وضع خطة مقترحة لتدريس  
موضوعات علم المراجعة فى كليات التجارة، وما فى حكمها، بحيث تركز هذه الخطة على القيم  
الإيمانية والأخلاقية الإسلامية، مع إبراز دور هذا التوجيه فى تفعيل دور المراجع الخارجى ودعم  
مصداقية التقارير المالية.

### خطة البحث

فى ضوء طبيعة البحث، وهدفه، فقد تم تقسيمه إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول : مفهوم وأهمية التوجيه الإسلامى للمراجعة.
- المبحث الثانى : الإطار العام للتوجيه الإسلامى للمراجعة.
- المبحث الثالث : خطة تدريس مقترحة للتوجيه الإسلامى للمراجعة.
- المبحث الرابع : معوقات تطبيق التوجيه الإسلامى للمراجعة وسبل التغلب عليها.

وقد أورد الباحث فى نهاية البحث أهم النتائج التى توصل إليها، وكذا التوصيات العامة  
بالإضافة إلى المراجع التى اعتمد عليها فى كتابة البحث.

**والله من وراء القصد وهو يهتدى السبيل.**

## المبحث الأول

### مفهوم وأهمية التوجيه الإسلامي للمراجعة

تمهيد:

يختص هذا المبحث بدراسة وتحليل مفهوم التوجيه الإسلامي للمراجعة، مع التركيز على أهمية وضرورة هذا التوجيه لعلم ومهنة المراجعة بالنسبة للمجتمع المسلم، وذلك على النحو التالي:

#### مفهوم التوجيه الإسلامي للمراجعة<sup>(1)</sup>

يُقصد بتوجيه " الشىء " التدخل الخارجى لتصحيح مساره عن طريق إرشاده وقيادته إلى طريق الخير والاستقامة والصلاح<sup>(2)</sup>. ولذا كان لابد أن يتبع لفظ "التوجيه" تحديد المسار الجديد الذى سوف يسلكه هذا الشىء، ومن هنا جاء لفظ "إسلامى" لتحديد هذا المسار.

وبذلك يكون المقصود بالتوجيه الإسلامى لعلم المراجعة، تصويب وتصحيح مساره عن طريق إعادة صياغة منهجه وأهدافه وموضوعاته فى ضوء أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وتحقيق التكامل والتزواج بينه وبين العلوم الشرعية المرتبطة به بحيث يشكلان معا عنصرين مترابطين متكاملين، يدعم أحدهما الآخر ويقويه دون إفراط أو تقريط.

وعلى ذلك، فإن التوجيه الإسلامى للمراجعة يقوم على تحقيق التكامل والترابط والتزواج بين علم المراجعة وغيره من العلوم الشرعية المرتبطة به، ولا يقوم على أسلمة بعض عناوين موضوعاتها أو إثبات أن كل تطور حديث فيها له أصل فى كتاب الله وسنة نبيه أو أقوال بعض فقهاء المسلمين، باعتبار أن ذلك لن يضيف للإسلام والمسلمين جديداً، فضلاً عن ما ينطوى عليه ذلك من ضياع لوقت وجهد علماء المسلمين. كما يركز التوجيه الإسلامى على ترشيد وتصويب الجهود السابقة فى مجال المراجعة دون إلغاء لهذه الجهود أو عدم الأخذ بها.

## أهمية التوجيه الإسلامى للمراجعة

يهتم التوجيه الإسلامى للعلوم ببناء وإصلاح الإطار الفكرى للمجتمع المسلم من خلال تحرير العقلية الإسلاميه من الغزو الفكرى الذى يقوم على المنفعة المادية وإنكار وجود الله سبحانه وتعالى، وكذا إنكار مراقبته ومحاسبته وجزائه فى الآخرة، وغير ذلك من القيم والأخلاق التى يجب أن يقوم عليها المجتمع المسلم، والتى تميزه عن غيره من المجتمعات وتحميه من التبعية لها والذوبان فيها.

وإذا كانت العلوم الوضعيه تتفق بحالتها المادية مع نمط ومنهج التعليم فى المجتمعات التى تقوم على منهج فصل الدين عن الدولة، فإنها لا تتفق بحال من الأحوال مع منهج التعليم الإسلامى الذى يجعل من الدنيا وسيلة للوصول إلى الآخرة، ويربط بين العلوم الدينيه والدينيه والجوانب الروحية والمادية فى إطار متكامل متوازن يعين الإنسان على عمارة الأرض وعبادة الله عز وجل.

ومن هنا كان تحذير رسول الله ﷺ من خطورة فقدان الأمة الإسلاميه ذاتيتها واستقلالها الفكرى، حيث يقول ﷺ : " لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا حجر ضب لدخلتموه" رواه أحمد<sup>(3)</sup>.

فبالنسبة لعلم المراجعة، نجد أن ما يدرس فى جامعاتنا العربية يكاد يكون ترجمة لما يدرس فى الجامعات الأوربيه والأمريكيه، وما فى حكمها، بصرف النظر عن مدى ملاءمته لقيم المجتمع المسلم من عدمه، ولذا فقد جاءت الموضوعات التى تُدرس فى هذا العلم خاليه من أى إشارة لمفهوم وأسس المراجعة، وأنواعها، وخصائصها، ومقوماتها فى المنهج الإسلامى، وكذا التطبيقات العمليه لها فى صدر الدولة الإسلاميه. كما يُدرس هذا العلم دون أى مزج بالقيم الإيمانيه للمجتمع المسلم ودون ربط بينه وبين قيمه الأخلاقيه المُستمددة من الكتاب والسنة، فضلاً عن أن المراجعات الخاصه التى تُدرس لطلبة كليات التجارة لاتتيح للخريج إمكانية القيام بمراجعة أعمال وأنشطة المؤسسات والهيئات التى تلتزم بالمنهج الإسلامى كالمصارف وهيئات التأمين الإسلاميه وغيرهما من المؤسسات والهيئات الإقتصادية الإسلاميه.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الواقع العملي يؤكد حاجة تدريس علم المراجعة في بعض جامعاتنا إلى التركيز على الجوانب الفكرية والتحليلية، وكذا أساليب المعرفة الحديثة كاستخدام الحاسبات الإلكترونية والأساليب الإحصائية والرياضية، بالإضافة إلى ضرورة تداخله مع غيره من فروع المعرفة المرتبطة به.

ومن هنا تظهر أهمية التوجيه الإسلامي للمراجعة في تحقيق الترابط والتكامل والتزواج بين علم ومهنة المراجعة وبين القيم الإيمانية والأخلاقية للمجتمع المسلم، وكذا توفير المراقب القادر على أداء واجباته المهنية على الوجه الذي يُرضى الله ورسوله ويفي باحتياجات المجتمع المسلم.

ولذا، فإن الباحث يرى أن التوجيه الإسلامي للمراجعة - على النحو السابق - يُعد ضرورة للمجتمع المسلم، وفرض عين على أساتذة المراجعة بكليات التجارة، وما في حكمها، وكذا الطلاب والباحثين في هذا المجال والمتمهين بها، فما لا يتم الفرض إلا به فهو فرض، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

## المبحث الثانى

### الإطار العام للتوجيه الإسلامى للمراجعة

#### تمهيد:

يقوم الإطار المقترح للتوجيه الإسلامى للمراجعة على المحاور الأربعة الرئيسية الآتية:-

**المحور الأول :** ربط علم ومهنة المراجعة بالقيم الإيمانية.

**المحور الثانى :** ربط علم ومهنة المراجعة بالقيم الأخلاقية الإسلامية.

**المحور الثالث :** الإلمام بفقهاء المعاملات المالية المرتبطة بعلم ومهنة المراجعة.

**المحور الرابع :** الأخذ بالاتجاهات الحديثة فى علم ومهنة المراجعة.

ويختص هذا المبحث بدراسة وتحليل طبيعة وأهمية كل محور من المحاور السابقة فى التوجيه الإسلامى للمراجعة مع التركيز على بيان دور كل محور فى دعم مصداقية التقارير المالية، وذلك على النحو التالى:

#### المحور الأول: ربط علم ومهنة المراجعة بالقيم الإيمانية

نتناول فيما يلى مدى أهمية قيام علم ومهنة المراجعة على القيم الإيمانية بالإضافة إلى أثر هذه القيم على سلوك وعمل المراقب ومن ثم دعم مصداقية التقارير المالية

#### (أ) وجوب قيام علم ومهنة المراجعة على القيم الإيمانية

تمثل القيم الإيمانية الأصل الثابت أو الأساس الراسخ الذى يرتكز عليه علم المراجعة، وغيره من العلوم النافعة للبشرية فى المنهج الإسلامى، وذلك باعتبار أن قبول هذه العلوم، وغيرها من الأعمال، عند الله سبحانه وتعالى، والإثابة عليها، مرهون بشرط الإيمان حتى وإن كانت هذه العلوم والأعمال سالحة فى ذاتها. وأساس ذلك قول الحق تبارك وتعالى: " وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا " (الفرقان: ٢٣) أى وقدمنا إلى ما عملوا من أعمال لو كانوا عملوها مع الإيمان لنالوا ثوابها<sup>(٤)</sup>.

وقد أكد على ذلك الحق تبارك وتعالى في قوله : " وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ " (المائدة : ٥) أى فقد بطل ثواب عمله الذى كان يعمل به فى الدنيا<sup>(٥)</sup>، ويصبح عمله وعلمه هذا مردوداً عليه وغير مقبول منه.

وعلى ذلك، يجب على المراجع أو المراقب المسلم أن يكون ملتزماً بالقيم الإيمانية باعتبار أنه لا قيمة عند الله لعمله ما لم يقم على أساس من هذه القيم الإيمانية، وما لم تصاحبه، حتى وإن قام هذا العمل على أحدث الإتجاهات والأساليب المعاصرة.

### ( ب ) دور القيم الإيمانية فى دعم مصداقية التقارير المالية

ترجع أهمية ربط علم ومهنة المراجعة بالقيم الإيمانية إلى أن هذه القيم ليست - كغيرها من القيم - مجرد إدراك ذهنى أو تصديق قلبى غير متبوع بأثر عملى فى الحياة الدنيا، وإنما هى قيم تفضى إلى العمل وترتبط به وتؤثر فيه من خلال الترشيد الإسلامى لمسار المراجعة، وكذا سلوك المراجع. ويظهر أثر ذلك واضحاً فيما يلى:

(١) ضمان استقلال المراقب، فالمراقب المسلم يؤمن إيماناً راسخاً بالقضاء والقدر. ومن موجبات هذا الإيمان اليقين بأن الرزق بيد الله، وأن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوه بشيء لن ينفعوه إلا بشيء قد كتبه الله له، وإن اجتمعت على أن يضروه بشيء لن يضروه إلا بشيء قد كتبه الله عليه. وأن النافع والضار هو الله سبحانه وتعالى، كما يؤمن المراقب بأن له وقفة مع الله عز وجل سيحاسبه فيها على كل صغيرة وكبيرة، وهو ما يجعله يؤدى واجباته المهنية دون أن يتأثر بأى اعتبارات أو ضغوط خارجية مهما بلغ شأنها، حيث تثبت هذه القيمة الموضوعية فى نفس المراقب وتجعله أكثر قدرة على مقاومة الضغوط التى يمارسها عليه الغير بقصد التأثير على استقلاله وحياده، وأساس ذلك قول الحق تبارك وتعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ " (المائدة:٨). وقد ورد فى تفسير هذه الآية "أن العدل المنبثق من القيام لله وحده بمنجاة عن سائر المؤثرات .... وأن النفس البشرية لا ترتقى هذا المرتقى إلا حين تتعامل فى هذا الأمر مباشرة مع الله. حين تقوم لله متجردة من كل ماعداه، وحين تستشعر تقواه، وتحس أن عينه على خفايا الضمير وذات الصدور. وما من اعتبار من اعتبارات الأرض كلها يمكن أن



يرفع النفس البشرية إلى هذا الأفق، ويثبتها عليه غير القيام لله، والتعامل معه مباشرة والتجرد من كل اعتبار ..... وما من عقيدة أو نظام فى هذه الأرض يكفل العدل المطلق للأعداء المشنوقين، كما يكفل لهم هذا الدين، حيث ينادى المؤمنون به أن يقوموا لله فى هذا الأمر وأن يتعاملوا معه متجردين من كل اعتبار" (٦).

وتجدر الإشارة إلى أن المنهج الإسلامى لم يقف عند حد الأمر بعدم تحيز المراقب، بل يمتد إلى عدم تأثره بمصالحه وأهوائه الشخصية، وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى: " وَلَا تَتَّبِعْ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ " (ص : ٢٦). وقد وعد الله عز وجل من التزموا السير على هذا المنهج بالجزاء الأخرى. وفى ذلك يقول الحق تبارك وتعالى: " وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ (٤٠) فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ " (النازعات ٤٠ - ٤١). فجزاء عدم تحيز المراقب أو اتباعه لهواه - كما ورد فى الآية الكريمة - جزاء ربانياً أخروياً.

ويترتب على ربط الاستقلال بالقيم الإيمانية تخليص المراقب من التحيز سواء كان ذلك فى المراحل التمهيديّة للمراجعة أو فى مرحلة الفحص الميدانى أو مرحلة إعداد التقرير، وسواء كان ذلك فى غير مصلحة الوحدة الاقتصادية التى يقوم بفحص حساباتها أو فى مصلحتها، وهو ما يؤدى إلى إشاعة الثقة والطمأنينة فى نفوس مستخدمى تقارير مراقبى الحسابات، ويزيد من الاعتماد على هذه التقارير، ولا سيما وأن مستخدميها لا يكون لديهم وسيلة مناسبة للتحقق من وجود أو غياب الاستقلال فى الحقيقة. كما لا يكفى - عملياً - الاعتقاد بأن المراقب سيظل مستقلاً تجنباً للدعوى القضائية، لما ثبت من عدم كفاية هذا المعيار فيما يتعلق باحتمال عدم الاستقلال (٧).

يتضح مما سبق أن قيام المراجعة على القيم الإيمانية يضمن حياد واستقلال المراقب ويحمى المهنة من التحديات التى تواجهها، ويزيد من احترام الغير لها، ولا سيما وأن القلق قد بدأ يظهر واضحاً لدى مستخدمي تقارير مراقبى الحسابات مما يوحى بدوره بعدم الثقة فى المهنة بالكامل (٨).

(٢) ضمان إحسان المراقب لواجباته المهنية واتقانه لها، فالمراقب المسلم يستحضر دائماً رقابة الله عز وجل له، وأساس ذلك قوله سبحانه وتعالى : " .... إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً " (النساء: ١). وفي ذلك يقول الامام سيد قطب<sup>(٩)</sup>، وما أهولها رقابة! والله هو الرقيب، وهو الرب الخالق الذي يعلم من خلق، وهو العليم الخبير الذي لا تخفى عليه خافية، لا في الظواهر ولا في الأفعال ولا في خفايا القلوب". ثم يستطرد مقررأ " وقد علم سبحانه وتعالى انه لا يطاع أبداً شرع لا يرتكن إلى هذه الجهة التي تخشاها وترجوها القلوب وتعرف أنها مطلعة على خفايا السرائر وخبايا القلوب. وأنه مهما أطاع العبيد تشريع العبيد تحت تأثير البطش والإرهاب والرقابة الظاهرية التي لا تطلع على الإفئدة فإنهم يتفلتون منها كلما وافتهم الفرصة مع شعورهم دائماً بالقهر والكتب والتهبؤ للانقضاض".

كما يؤمن المراقب المسلم إيماناً راسخاً بأن الله سبحانه وتعالى معه في كل زمان ومكان، وأنه جل شأنه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى : " وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ " (الحديد : ٤)، وكذا بأنه مسئول أمام الله عن عمله، وفي ذلك يقول الله تبارك وتعالى: ".... وَلْتَسألنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ " (النحل: ٩٣)، كما يقول رسول الله ﷺ : كلكم راع وكلكم مسئول، فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول، والمرأة راعية على بيت زوجها وهي مسئولة، والعبد راع على مال سيده وهو مسئول، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته". رواه أحمد<sup>(١٠)</sup> .

ويؤدى إيمان واعتقاد المراجع برقابة الله عز وجل له، واستشعاره بأنه معه في كل زمان ومكان، وبأنه مسئول أمامه يوم القيامة عن عمله المهني إلى اتقانه لهذا العمل، بل وتفوقه فيه وإجادته له. إذ ليس المطلوب من المراقب المسلم مجرد "المراجعة"، بل الإحسان في "المراجعة" باعتبار أن الإحسان في عمل المسلم ليس ناقلةً أو فضلاً أو أمراً هامشياً وإنما هو ضرورة دينية مكتوبة وأساس ذلك قول رسول الله ﷺ " إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتله، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته". رواه مسلم<sup>(١١)</sup>.

وعلى ذلك، فإن المراقب المسلم يستشعر بأن إهماله في أداء عمله المهني تفريط في واجبه الديني، ولذا فهو لا يهمل في تصميم برنامج المراجعة ولا يتعجل في خطوات الفحص، ولا يتغافل

عن الحصول على البيانات الكافية لتأييد رأيه، ولا يوقع على تقرير عن حسابات لم تفحص بمعرفته أو بمعرفة مندوبيه.

ومن مقومات إحسان المراقب لعمله حسن اختياره لمساعديه، حيث ثبت أن رسول الله ﷺ كان يتخير عماله من صالحى أهله وأولى دينه وأولى علمه... يحسنون العمل فيما يتولون" (١٢). كما يقول ابن تيمية: " يجب على كل من ولى شيئاً من أمر المسلمين أن يستعمل فيما تحت يده فى كل موضع أصلح من يقدر عليه" (١٣).

ومن ثم، يعتبر المراقب مسئولاً أمام الله عز وجل عن اختيار أفضل العناصر القادرة على القيام بالأعمال المنوطة بها، وذلك بالتحقق من توافر الكفاءة العلمية والعملية، وإذا تم تعيين هؤلاء فمسئوليتهم بدورهم أن يستعملوا تحت أيديهم أكفاً من يجدون، فالكل راع والكل مسئول عن رعيته.

وبعد اختيار أفضل العناصر للقيام بالعمل، يأتى دور المراقب فى متابعتهم والإشراف عليهم باعتبارهم مسئولاً عن ذلك أيضاً أمام الله عز وجل، وفى ذلك يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمن حوله يوماً: " أرأيتم اذا استعملت عليكم خير من أعلم ثم أمرته بالعدل أكننت قضيت ما على؟ قالوا : نعم. قال: لا حتى أنظر فى عمله أعمل بما أمرته به أم لا (١٤). ولذا فإنه لم يشهد مثل تحرى عمر فى اختيار العمال (١٥).

ويرتبط بإحسان المراقب لعمله تبسيطه وتيسيره لمساعديه، وفى ذلك يقول ابن مماتي فى المواصفات الواجب توافرها فى المراقب: "... ، وأن يفصح عما يشرع فيه من الأقوال والأفعال" (١٦) أى يشرح لمساعديه ما سيقومون به حتى لا يقعون فى الخطأ، ولا يكون ذلك إلا بقيام المراقب بتحديد أهداف برنامج المراجعة، وكذا الإجراءات والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وتوزيع العمل بين مساعديه .

كما يرتبط بإحسان المراقب لعمله عدم قبول أو تأدية أى عمل لا يكون لديه الكفاءة أو التأهيل المهني المناسب لمباشرته، إلا اذا حصل على نصيحة أو مساعدة تمكنه من تأديته بكفاءة،

ومن هنا تظهر أهمية احتفاظ المراقب بمستوى مناسب من الكفاءة المهنية من خلال التطوير والتحسين المستمر لمستواه العلمى والمهنى، وذلك على النحو الذى سوف نتناوله فى المحور الرابع.

ولاشك أن ربط الأداء المهنى للمراقب بإيمانه وعقيدته على النحو السابق تجعله يؤدي واجبه على الوجه اللائق مما يزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة، ويضمن دقتها، ويوفر الثقة والاطمئنان للمستفيدين منها، ويقلل من الحاجة إلى المساءلات القانونية المدنية منها والجنائية والتأديبية، وكذا المساءلات المهنية التى ينجح الكثير من المراقبين فى التغلث منها أمام المحاكم أو لجان التحقيق بالمنظمات المهنية نظراً لعدم وجود معايير واضحة لإتقان العمل، وصعوبة إثبات عدم الالتزام ببذل العناية المهنية الملائمة إلا فى الحالات الواضحة جداً ولاسيما فى ظل مرونة المبادئ المحاسبية وإمكانية الخروج عنها، كما يؤدي إلى التخلص من الرقابة الشكلية التى يقوم بها بعض مراقبي الحسابات.

(٣) ضمان أمانة المراقب على البيانات والمعلومات التى حصل عليها، إذ من المعلوم أن للمراقب الحق فى الحصول على جميع البيانات والإيضاحات والتفسيرات التى يراها ضرورية لأداء مهمته، وكذا الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها سواء كانت محاسبية أو إحصائية، أو غير ذلك. بالإضافة إلى الاطلاع على محاضر إجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن حقه فى الاطلاع على جميع المستندات بالشركة كالعقود والمراسلات وغير ذلك.

ويترتب على ربط المراجعة بالقيم الإيمانية استشعار المراقب بأن أمانته على كل ما سبق تمثل أحد مقتضيات الإيمان الكامل، وأساس ذلك قول رسول الله ﷺ : "المؤمن من أمنه الناس على أموالهم وأنفسهم" رواه أحمد<sup>(١٧)</sup>.

كما يؤمن المراقب بأن أمانته شرطاً لقبول إيمانه وصلاته وزكاته، وفى ذلك يقول رسول الله ﷺ : " لا إيمان لمن لا أمانة له ولا صلاة له ولا زكاة له" رواه أحمد<sup>(١٨)</sup>.

كما يعتقد المراقب المسلم بأن أدائه للأمانة مع مخالفته لهواه من شأنه أن يحفظ أهله وماله من بعده، وأن عدم أدائه لها يعرضه لمعاقبة الله عز وجل بنقيض قصده فيذل أهله ويذهب ماله<sup>(١٩)</sup>.

ولا شك أن استقرار ذلك في قلب وعقل المراقب يدفعه إلى المحافظة على جميع أسرار المنشأة سواء كانت هذه الأسرار في شكل بيانات أو معلومات اطلع عليها أو مستندات حصل عليها أو إيضاحات طلبها أو غير ذلك من أسرار الوحدات التي يقوم بمراجعتها إلا إذا كان في عدم الإفصاح ضرراً بالمجتمع، وهو ما يجنب تلك الوحدات الكثير من الخسائر نتيجة عدم تسرب سياستها الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية للغير.

ومن ناحية أخرى، فإن عقيدة المراقب المسلم تدفعه إلى ذكر ما علمه من تحريف أو تمويه في الأوراق والمستندات التي اطلع عليها، أو التقرير عن الحقائق المادية التي علمها أثناء تأدية مهامه وإن لم تفصح عنها الدفاتر والمستندات والسجلات، وإلا كان خائناً لأصحاب المصالح الحاليين والمستقبليين، فالمراقب المسلم أمين على مصالح المساهمين والدائنين وغير ذلك من الجهات التي تربطها بالوحدة علاقة، كما يُعتبر أميناً على حق المجتمع والأجيال القادمة.

(٤) ضمان المحافظة على كرامة المهنة، حيث يقوم المراقبون، وغيرهم من الممتهنيين بأداء واجباتهم المهنية دون أية ضغوط خارجية غير عادية من المنظمات المهنية، أو غيرها من الجهات، وإنما يوجد الشعور بالمسئولية أمام الله عز وجل. وهذا يدفعهم للإيجابية والعمل بشكل ذاتي تلقائي. ويؤدي ذلك بدوره إلى المحافظة على كرامة المهنة ويزيد من كفاءتها وفعاليتها وأهميتها وقيمتها لدى المجتمع نتيجة لضبطها وترشيدها داخلياً، وعدم تعرضها للتدخل غير المرغوب فيه من جانب من هم خارج المهنة كالجهات الحكومية أو غيرها.

وفي ضوء ما سبق، يرى الباحث أن ربط المراجعة بالقيم الإيمانية يعمل على ضمان استقلال المراقب ويدفعه إلى إتقان عمله المهني، ويضمن أمانته ويزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة ويحافظ على ذاتية المراقب وكرامة المهنة فيتحقق بذلك بسهولة ويسر كل ما تسعى التشريعات والأجهزة والنظم لتحقيقه دون جدوى، وذلك أن سلطان هذه الأجهزة وتشريعاتها إنما

ينصب فقط على السلوك الظاهري لا على الدوافع الذاتية. كما أن هذه التشريعات تمثل قوة ردع عند قيام أجهزتها باكتشاف المخالفات فقط. وحتى في هذه الحالة، فإن تطويع القوانين والالتفاف حولها والتفقت من جزاءاتها يُعد أمراً ميسوراً. ومن هنا كانت أهمية قيام المراجعة على القيم الإيمانية واعتبار ذلك المحور الأول للتوجيه الإسلامي للمراجعة.

**المحور الثانى: ربط علم ومهنة المراجعة بالقيم الأخلاقية الإسلامية**  
نتناول فيما يلى أهمية قيام علم ومهنة المراجعة على القيم الأخلاقية الإسلامية بالإضافة إلى أثر هذه القيم على سلوك وعمل المراقب ومن ثم على دعم مصداقية التقارير المالية.

### (أ) وجوب قيام علم ومهنة المراجعة على القيم الأخلاقية الإسلامية

يُعتبر الربط بين المعاملات المالية والقيم الأخلاقية أحد الاتجاهات الحديثة فى مجال المراجعة، حيث ظهرت العديد من الدراسات التى تأخذ بهذا الاتجاه<sup>(٢٠)</sup>، وإن اختلفت فى منطلقاتها عن الفكر الإسلامى. فالأخلاق فى المنهج الإسلامى أخلاق نابعة من العقيدة، ومن ثم فهى لا تميل مع الهوى ولا تتحرف مع الأغراض كغيرها من الأخلاق<sup>(٢١)</sup>. مما يجعل المنافع المترتبة على تلك الأخلاق منافع تابعة لا دافعة لها فالمراقب المسلم حين يلتزم بالصدق فهو يلتزم به كخلق واجب الالتزام، وكتعبير عن إيمانه، فإذا جلب هذا الصدق منفعة له كتقوية الغير فى تقاريره كانت تلك التقوية تابعاً وليست دافعاً كما هو الحال فى المنهج التقليدى. وإذا كانت المنفعة تابعاً كان صدق المراقب فى حصانة ومأمن، أما اذا كانت دافعاً، فإن صدقه يدور معها وجوداً وعدمًا.

وما يؤكد على دوران القيم الأخلاقية وجوداً وعدمًا مع المنافع المترتبة عليها فى الفكر التقليدى ما يراه البعض من تغير وتطور هذه القيم لتعكس المبادئ والقيم الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة فى المجتمع<sup>(٢٢)</sup>. وكذا الدراسات الحديثة التى تحت على الالتزام بالصدق - كأحد القيم الأخلاقية - فى مجال المعاملات، باعتبار أن ذلك يزيد من الربحية فى الأجل الطويل<sup>(٢٣)</sup>.

فالقيم الأخلاقية فى الفكر التقليدى تنطلق من قاعدة مؤداها أن الإلتزام بها يحقق عائد أعلى من عدم الإلتزام بها فى الأجل الطويل، فى حين تقوم هذه القيم فى المنهج الإسلامى على القيم الإيمانية، حيث يجعل الإسلام من عدم التزام الفرد بالقيم الأخلاقية دليلاً على ضعف الإيمان فى قلبه، وعلى قدر التزام الفرد بالقيم الإيمانية يكون تمسكه بالقيم الأخلاقية. ومن هنا كان التركيز على تربية أفراد الأمة الإسلامية الأول على العقيدة والأخلاق ولم تكن بعد قد عرفت الصلاة كفريضة ولا الزكاة ولا الحج ولا الجهاد<sup>(٢٤)</sup>.

ويُقصد بالقيم الاخلاقية فى مجال المراجعة مجموعة الضوابط والمعايير الاخلاقية المستمدة من مصادر الشريعة الإسلامية والتي تحكم تصرفات وسلوكيات وعلاقات أعضاء المهنة ببعضهم البعض، وكذا علاقتهم بغيرهم.

ولا شك أن اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً للأخلاق فى علم ومهنة المراجعة يُعطى للقيم الاخلاقية من القوة والثبات ما يسمح بقبولها والاعتزاز بها لدى الأفراد إذ أن درجة تأثير الاخلاق على سلوكيات وتصرفات المراقب وغيره من العاملين بالمهنة تتوقف على مدى قوة مصدر هذه القيم ومدى قبولهم وتبنيهم لها واعتزازهم بها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الواقع العملى يؤكد ضعف العقوبات القانونية المترتبة على عدم الالتزام بالقيم الاخلاقية<sup>(٢٥)</sup>، فضلاً عن أن طبيعة هذه العقوبات والجزاءات لا تكفى - وحدها- لتحقيق الالتزام الاخلاقى المهنى.

ومن هنا كانت القيم الاخلاقية الاسلامية الركن الثانى من أركان التوجيه الإسلامى للمراجعة، فهى تأتى بعد القيم الإيمانية. ولذا، فإن التوجيه الإسلامى لعلم ومهنة المراجعة لا يتم بناؤه ولا تنهض دعائمه ولا تستقر معالمه إلا على أساس قوى من هذه القيم، فهى تمثل جزء لا يتجزأ من نسيجه وكيانه ولا يمكن التفارقة أو الفصل بينهما.

#### (ب) دور القيم الاخلاقية الإسلامية فى دعم مصداقية التقارير المالية

لما كانت الاخلاق الإسلامية ليست أخلاقاً نظرية، وإنما هى أخلاقاً تنظم علاقة الفرد بنفسه وبخالقه، وكذا علاقته بالغير أفراداً وجماعات، فإنه يمكن القول بأن هذه القيم تساهم فى ترشيد مسار علم ومهنة المراجعة من خلال ما يلى:

(١) التزام المراقب بالصدق، باعتبار أن التمسك بالصدق يُعد ركينة أساسية فى خلق المراجع والمراقب المسلم لارتباطه فى المنهج الإسلامى بالإيمان، وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ" (التوبة: ١١٩) وفى الآية الكريمة أمر لجميع المؤمنين بأن يكونوا مع الصادقين<sup>(٢٦)</sup>، وإشارة إلى نفي الإيمان عن المراقب مع عدم



صدقه، وهو ما أكد عليه رسول الله ﷺ بقوله: "يطبع المؤمن على كل شيء إلا الخيانة والكذب"<sup>(٢٧)</sup>.

ولذا، فإن المراقب المؤمن يلتزم بالصدق في قوله وعمله، فهو لا يثبت بيانات كاذبة في نشرات الاكتتاب، ولا يعمل على توصيل بيانات ومعلومات لا تُعبر تعبيراً صحيحاً عن حقيقة حسابات النتيجة والمركز المالي إلى ذوى المصالح، ولا يُصدق على توزيع أرباح صورية ولا يقدم بيانات تخالف الواقع من خلال المبالغة في تضخيم مساوئ الوحدات الخاضعة للرقابة، أو إخفاء هذه المساوئ، أو اظهار مراكزها المالية بصورة أفضل مما هي عليه أو غير ذلك، وبصفة عامة، فإنه المراقب المؤمن لا يقوم بتبديل الحقائق أو الانتقاص منها أو الزيادة فيها. ومن هنا كان اشتراط الصدق كأحد المقومات الأساسية الواجب توافرها في كل من كان يعمل في مجال كتابة الأموال في دواوين الدولة الإسلامية، حيث يقول الأسعد بن مماتي "يجب أن يكون الكاتب حراً، مسلماً، عاقلاً، صادقاً..."<sup>(٢٨)</sup>.

وترجع أهمية الصدق في مجال المراجعة إلى أن المراقب إذا لم يكن صادقاً، فإن رأيه عن مدى صحة وعدالة القوائم المالية يعد أمراً غير ذي معنى، بل إن ضرر تقريره - في هذه الحالة - يكون كبيراً، نظراً لما يُفترض في المراقب من الصدق. ولذا فقد حذر رسول الله ﷺ من خطورة الكذب على الفرد الذي يفترض صدق المتحدث أو الكاتب، مراقباً كان أو غيره - وفي ذلك يقول ﷺ: "كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثاً هو لك مصدق وأنت به كاذب" رواه أحمد<sup>(٢٩)</sup>. فتصديق المستفيد من تقارير مراقب الحسابات له أثره في تشديد العقوبة الدنيوية والأخروية التي تلحق بمراقب الحسابات.

ولا شك أن استشعار المراقب لذلك، يقع في قلبه وعقله موقعة، ويدفعه إلى الالتزام بالصدق، الأمر الذي ينعكس على نفوس مستخدمي تقارير المراقبين بالثقة والاطمئنان، كما يعمل على زيادة احترام وتقدير الغير لمهنة المراجعة، فضلاً عن انتفاء الحاجة إلى ازدواج أعمال المراجعة.

وفى المقابل، فإن عدم إلتزام المراقب بالصدق يؤدي إلى فقد الثقة فيه، وعدم الاستجابة لما يصدر عنه من تقارير، وهو ما ينطوى على فقدان الثقة فى المهنة بالكامل.

(٢) يُعتبر سلوك التعاون بين العاملين بمهنة المراجعة وبعضهم البعض، وكذا بينهم وبين عملائهم أحد القيم الأخلاقية الإسلامية التى يجب أن تسود فى المهنة. وأساس ذلك قول الله سبحانه وتعالى : " وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى " (المائدة : ٢) وقد ورد فى تفسير هذه الآية : "هو أمر لجميع الخلائق بالتعاون على البر والتقوى، أى ليعن بعضكم بعضاً، وتحاثوا على ما أمر الله تعالى واعملوا به، وانتهوا عما نهى الله عنه وامتنعوا عنه"<sup>(٣٠)</sup>. كما يقول رسول الله ﷺ : "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً" رواه مسلم<sup>(٣١)</sup>.

ويأخذ التعاون فى مجال المراجعة بين أعضائها وبعضهم البعض جانبين، أولهما إيجابى، ويتمثل فى قيام المراقب بتقديم العون والإرشاد والتوجيه لأخيه المراقب، وتبادل الخدمات معه وتلبية حاجاته، والسعى إلى حل المشكلات التى قد تواجهه. وترجع أهمية هذا الجانب من التعاون إلى أن المراقب قد لا يكون ملماً بجميع الجوانب الفنية للأنشطة والعمليات التى يقوم بمراجعتها، وما لم يكن هناك تعاون بين أعضاء المهنة وتبادل للخبرات، فإن هناك صعوبات سوف تواجه بعض أعضائها.

والآخر سلبى، ويتمثل فى الإمتناع عن الحصول بطريق مباشر أو غير مباشر على عمل يقوم به مراقب آخر أو منافسته ومزاحمته فيه بعرض أو قبول أتعاب أقل، أو التأثير على مساعديه للالتحاق بالعمل معه أو غير ذلك من الصور التى تباعد بين أعضاء المهنة الواحدة وتُسىء إلى بعضهم البعض.

وقد يتمثل التعاون بين أعضاء المهنة وعمالئهم فى قيام المراقب بتوجيه نظر العملاء إلى نقاط الضعف وأوجه النقص والقصور فى نظم الرقابة الداخلية لتجنبها مستقبلاً، وكذا الإشارة إلى جوانب الخير فى هذه النظم للمحافظة عليها أو استكمالها. هذا من جانب أعضاء المهنة، أما من جانب العملاء، فإن التعاون قد يتمثل فى سرعة استجابتهم لما يطلبه المراقب من بيانات ومعلومات ومستندات، وهو ما يساعده على تخطيط برنامج المراجعة، ومتابعة تنفيذه بشكل جيد.

وينعكس أثر التعاون بالمفهوم السابق على تحقيق التقارب والترابط الاجتماعي وإيجاد جو من الألفة وتوفير قنوات اتصال وتكوين علاقات إيجابية وإحداث تضامن في الفكر والرأى بين أعضاء المهنة، ويزيد من التماسك بينهم، فضلاً عن تبادل البيانات والمعلومات بما يحقق أفضل السبل لمعالجة المشكلات التي تواجه المهنة، كما ينعكس كذلك على زيادة كفاءة المراجعة وإمكانية الانتهاء منها في وقت قصير.

(٣) يُعتبر سلوك القدوة الحسنة أحد القيم الأخلاقية التي يلتزم بها المراقب المسلم، وذلك حتى يكون لتوجيهاته ونصائحه للوحدات التي يراقب أعمالها، وكذا لمساعدته، أثراً فعالاً. وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ " (الصف: ٢ - ٣)، وقوله تبارك وتعالى: " أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ " (البقرة: ٤٤). وقد ورد في تفسير هذه الآية: أن الدعوة إلى البر والمخالفة عنه في سلوك الداعي إليه هي الآفة التي تصيب النفوس بالشك لا في الدعاة وحدهم ولكن في الدعوات ذاتها، وهي التي تبلبل قلوب الناس وأفكارهم لأنهم يسمعون قولاً جميلاً ويشهدون فعلاً قبيحاً فتتملكهم الحيرة بين القول والفعل" (٣٢).

كما يقول رسول الله ﷺ: "يجاء بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار، فتتدلق أفتابه في النار فيدور كما يدور الحمار برحاه، فيجتمع أهل النار عليه فيقولون أى فلان ما شأنك؟ أليس كنت تأمرنا بالمعروف وتنهانا عن المنكر؟ قال: كنت أمركم بالمعروف ولا آتية، وأناكم عن المنكر وآتية" رواه البخارى (٣٣).

ولذا، فقد كان عدم مخالفة الفعل للقول، والعمل بالعلم من أهم الشروط الواجب توافرها في المحتسب في صدر الدولة الإسلامية، وذلك حتى يكون نصحه مقبولاً ومؤدياً للغرض، وحتى لا يكون عدم الالتزام بما ينصح به سبباً في اغراء من أمره ومن نهاه بعدم الامتثال، بل وتوجيه اللوم وإنكار ذلك عليه (٣٤).

وتأسيساً على ما سبق، يلزم أن يكون المراقب المسلم قدوة حسنة في فكره وسلوكه لمساعدته ولمن يقوم بمراجعة أعمالهم من خلال التزامه بالاستقلال والحياد، وإتقان العمل، والأمانة،

والصدق، وغير ذلك من القيم الإيمانية والأخلاقية، فيؤمهم بذلك بعمله وسلوكه قبل أن يؤمهم بقوله، ولقد طبق عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذلك تطبيقاً عملياً بقوله ".... ولست معلمكم إلا بالعمل"<sup>(٣٥)</sup>، كما عبر عن ذلك الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه بقوله: " من نصب نفسه إماماً فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره، وليكن تأديبه بسيرته قبل تأديبه بلسانه"<sup>(٣٦)</sup>.

ويرجع اهتمام المنهج الإسلامي بشأن القدوة في مجال المراجعة، إلى أن المراقب يهتدي بسلوكه وعمله الطيب كل من يراجع أعمالهم الذين يرون أن الدعوة إلى الطريق القويم ومعالجة الانحرافات، والتخلص منها، ليست قولاً فحسب وإنما قول وعمل في آن واحد. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن نجاح المراجعة لا يكمن في سلامة معاييرها وإجراءاتها فحسب، وإنما تستمد - في رأى الباحث - نجاحها من مقوم آخر أيضاً، وهو قدوة المراقب لمساعدته، ولمن يراجع أعمالهم، فالتأثير الإيجابي للمراقب مرهون بسلوكه.

(٤) تُعتبر الوسطية والاعتدال أحد القيم الأخلاقية الإسلامية التي يجب أن يلتزم بها المراقب المسلم، وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى: وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا... (البقرة: ١٤٣). وقد ورد في تفسير هذه الآية " أن الوسطية هي العدل، إذ الوسط هو البعد عن الطرفين: الإفراط والتفريط. وسميت الوسطية بالعدل لأن الوسط لا يميل إلى أحد الجانبين"<sup>(٣٧)</sup>. وفي الحديث الشريف يقول رسول الله ﷺ: " خير الأمور أوسطها"<sup>(٣٨)</sup>. وفي ذلك إشارة واضحة إلى مافى الوسطية من خير وبركة. كما يقول ﷺ: "هلك المتنطعون"<sup>(٣٩)</sup> قالها ثلاثاً. رواه مسلم، والمتنطعون هم المتشددون في غير موضع التشديد.

وفي مجال المراجعة يُقصد بالوسطية ذلك القدر الملائم من الرقابة الذي لا إفراط فيه ولا تفريط، ولا غلو فيه ولا تقصير، وهو أيضاً القدر الذي لا يُعرقل سير العمل في الوحدات التي تخضع أعمالها للمراجعة مع عدم سماحه بوجود انحرافات جوهرية.

وترجع أهمية الوسطية في مجال المراجعة إلى أن المغالاة في إجراءاتها - دون مبرر - يُلقى بالأعباء غير الضرورية على الوحدات، فضلاً عن أن المراقب الذي يعمل على مراجعة

مُختلف العمليات بكامل تفاصيلها تختلط عنده العناصر الهامة بالعناصر غير الهامة مما يجعل المراجعة ذاتها في حاجة إلى ترشيد وتقويم.

ومن ثم، فإن المبالغة في إجراءات وخطوات المراجعة دون مقتضى يُعد انحرافاً عن خلق الوسطية والاعتدال الذي ينشده المنهج الإسلامي، وذلك باعتبار أن الإجراءات وسيلة وليست غاية، فالمنهج الإسلامي لا يأخذ بالشكليات والإجراءات إلا بالقدر الضروري الذي تفرضه سلامة المعاملات، وهو ما أوضحت آية المداينات باشتراط الكتابة في التعامل الآجل حفاظاً لحقوق المتعاملين، أما في التعامل الحاضر فلا تثريب في التحلل منها.

ويؤدي التزام المراقب بهذا الخلق إلى عدم المغالاة في تجميع أدلة الإثبات، والموازنة بين ما سيبدله من وقت وجهد ومال في سبيل الحصول على كل دليل، والعائد منه، وكذا عدم المغالاة في استخدام الوسائل والإجراءات الفنية المختلفة، وعدم تكليف الوحدات بما هو فوق طاقتها من بيانات ومعلومات سواء من حيث الكم أو النوع أو التوقيت، وهو ما ينعكس بدوره على تخفيض تكاليف المراجعة، وزيادة كفاءتها نظراً لتركيز المراقب على الجوانب الضرورية والهامة وعدم انشغاله بالتفصيلات والجوانب والإجراءات غير الهامة.

كما يظهر أثر هذا الخلق على سلوك المراقب في بعض حالات التقرير النظيف (كما هو الحال في الانحرافات المقبولة عن معايير المحاسبة المتعارف عليها)، وكذا حالات التقرير التحفظي (بسبب وجود قيود على نطاق الفحص أو بسبب الأحداث غير المؤكدة أو غير ذلك من الحالات التي يجد المراقب نفسه مضطراً فيها لإصدار تقرير تحفظي)، وكذا حالات التقرير السالب، حيث أن التزام المراقب بهذا الخلق يجعله غير مُتشدد أو مُفرط في استخدام المصطلحات المعبرة عن رأيه.

يتضح مما سبق أهمية ربط القيم الأخلاقية الإسلامية بالمراجعة في بث الثقة والاطمئنان في نفوس مستخدمي تقارير المراقبين، وتحقيق الترابط الاجتماعي والتماسك الفكري والسلوكي للعاملين بالمهنة، والإلتزام بالوسطية في إجراءات المراجعة، وكذا رفع كفاءتها وزيادة فاعليتها، ومن هنا كانت أهمية اعتبار هذه القيم المحور الثاني للإطار العام للتوجيه الإسلامي للمراجعة،

وكانت ضرورة الاهتمام بالتنقيف الأخلاقي لطلاب كليات التجارة، وما فى حكمها، وذلك على النحو الذى سوف ىرد عند مناقشتنا لخطه التدريس المقترحة.

### المحور الثالث : الإمام بفقہ المعاملات المالية المرتبطة بعلم ومهنة المراجعة

يُقصد بفقہ المعاملات المالية الضوابط والأحكام الشرعية المنظمة للمعاملات التى يتولى المراقب مراجعتها والتحقق من صحتها، حيث يُعتبر تعلم هذه الأحكام فرض عين على كل ممتهن يزاوُل أعمال المراجعة. وفى ذلك يقول ابن قيم الجوزية<sup>(٤٠)</sup>: "إن العلم المفروض تعلمه منه ما هو فرض عين لا يسع مسلماً جهله، وهو أنواع، منها : علم أحكام المعاشرة والمعاملة التى تحصل بينه وبين الناس خصوصاً وعموماً والواجب فى هذا النوع يختلف باختلاف أحوال الناس ومنازلهم فليس الواجب على الإمام مع رعيته كالواجب على الرجل مع أهله وجيرته، وليس الواجب على من نصب نفسه لأنواع التجارات كالواجب على من لا يبيع ولا يشتري إلا ما تدعو إليه الحاجة".

وعلى ذلك، فإن القدر الواجب تعلمه من الأحكام الشرعية للمعاملات التى تقع بين الفرد وغيره يتسع ويضيق حسب الأحوال والموجبات الخاصة. وقد أكد على ذلك أحد فقهاء المسلمين بقوله<sup>(٤١)</sup>، "أعلم أنه لا يفترض على كل مسلم ومسلمة طلب كل علم بل يفترض عليه طلب علم الحال ويجب عليه علم ما يقع له بقدر ما يؤدي به الواجب لأن ما يتوصل به إلى إقامة الفرض يكون فرضاً، وما يتوصل به إلى إقامة الواجب يكون واجباً، فإن كان لآبد له من الصلاة فيفترض علم ما يقع له فى صلاته بقدر ما يؤدي به فرض الصلاة، وكذلك فى الزكاة إن كان له مال، والحج إن وجب عليه ذلك" ثم يقرر : "وكذا فى البيوع إن كان يتجر، وكذلك يجب على سائر المعاملات والحرف وكل من اشتغل بشىء منها يُفترض عليه علم التحرز عن الحرام فيه".

وقد طبق المسلمون الأول هذه القاعدة، حيث جاء رجل إلى على بن أبى طالب عليه السلام وقال : " يا أمير المؤمنين إنى أريد التجارة فادع لى. فقال على عليه السلام : أو فقهت فى دين الله؟ قال : أو يكون بعض ذلك؟ قال ويحك الفقه ثم المتجر، إن من باع واشترى ولم يسأل فى دين الله ارتطم فى الربا

ثم ارتطم<sup>(٤٢)</sup>. كما يشير ابن ممتى فى كتابه قوانين الدواوين إلى التأهيل العلمى للعاملين بدواوين الأموال بقوله<sup>(٤٣)</sup>: "يجب على الكاتب أن يكون حراً مسلماً عاقلاً صادقاً أديباً فقيهاً".

وقد كان المحتسب فى صدر الدولة الإسلامية يمشى فى الأسواق ويقف على الدكان ويسأل صاحبه على الأحكام التى تلزمه فى سلعته من أين يدخل عليها الربا فيها وكيف يحترز منها فإن أجابه أبقاه فى الدكان وان جهل شيئاً من ذلك أقامة من الدكان ويقول: لايمكنك أن تقعد فى سوق المسلمين تطعم الناس الربا<sup>(٤٤)</sup>.

كما كان الإمام مالك يأمر الأمراء فيجمعون التجار والسوق ويعرضون عليه، فإذا وجد أحدا منهم لا يفقه أحكام المعاملات ولا يعرف الحلال من الحرام أقامه من السوق وقال له تعلم أحكام البيع والشراء ثم اجلس فى السوق<sup>(٤٥)</sup>.

وعلى ذلك، فإن القدر الواجب تعلمه من الأحكام الشرعية المنظمة للمعاملات تختلف باختلاف الظروف والأحوال، فمن كان له اختصاص بشيء وجب عليه أن يتعلم كل ما يتصل به من الأحكام الشرعية.

ولا يعنى ذلك أن المراقب يجب أن يكون فقيهاً، ولكن يعنى ضرورة أن يكون ملماً بالأحكام الشرعية للمعاملات المالية التى تقع فى دائرة اختصاصه حتى يستطيع أن يؤدى عمله على الوجه الذى يرضى الله ورسوله. فمعرفة الحكم الشرعى لهذه المعاملات يجب أن لا يكون قاصراً على خريجي الكليات الشرعية وحدهم، وإنما يلزم أن يكون متاحاً أيضاً للمحاسب والمراقب نظراً لارتباط الكثير من أحكام فقه المعاملات المالية بالجوانب المالية والمحاسبية التى يقوم المراقب بمراجعتها.

ولا شك أن إمام المراقب المسلم بالأحكام الشرعية المنظمة للمعاملات المالية تجعله قادراً على الاستيثاق من مشروعية صيغ التمويل والاستثمار المختلفة، ومشروعية الإيرادات، ومشروعية النفقات والمصروفات، وكذا مشروعية توزيع الناتج (من أرباح أو خسائر) والتحقق من صحة حساب وعاء الزكاة، ومقدارها، وهو ما يجعله قادراً أيضاً على الإفصاح عما إذا كانت

الوحدة قد التزمت بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها من عدمه، والادلاء برأيه الفنى المحايد فى تقريره بصورة مطابقة للواقع وغير مخالفة للشرع. كما يحقق ذلك تكامل وتزواج الرقابة المالية مع الرقابة الشرعية مما يزيد من فاعليتهما، وهو ما لن يكون إلا إذا كان فقه المعاملات المالية جزءاً من البرامج الرئيسية لطلبة كليات التجارة، وما فى حكمها. ومن هنا كانت أهمية اعتبار تعلم فقه المعاملات المحور الثالث للتوجيه الإسلامى للمراجعة.

#### المحور الرابع: الأخذ بالاتجاهات الحديثة فى علم ومهنة المراجعة

تتسع دائرة العلم فى الإسلام لتشمل العلوم الدنيوية إلى جانب علوم الدين، فالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التى تناولت موضوع العلم تأمر باكتساب مختلف العلوم النافعة دون تخصيص أو تقييد لنوع دون الأخر من العلوم إلا بالمنفعة، حيث يقول رسول الله ﷺ: "اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، وعمل لا يرفع وقلب لا يخشع وقول لا يسمع". رواه أحمد<sup>(٤٦)</sup>.

وعلى ذلك، فالإسلام لا يضيق بالعلوم الدنيوية الحديثة النافعة، بل إنه يدعو إليها ويحث عليها. وفى ذلك يقول رسول الله ﷺ: " الحكمة ضالة المؤمن. حيثما وجدها، فهو أحق بها" رواه بن ماجة<sup>(٤٧)</sup>. وقد أخذ رسول الله ﷺ بهذا المنهج عملياً، حيث أدخل بعض الأمور النافعة التى وصله خبرها والتى كان يستعملها الفرس وغيرهم، مثل حفر الخندق، واستحسان تنوير المسجد من قبل تميم الدارى حين أوقد قنديلاً ومصباحاً أحضره معه من سياحته بعد أن كان يستضاء فى المسجد النبوى بالحرق.

ولذا، فإن التوجيه الإسلامى للمراجعة والرقابة يحتوى بالضرورة - فى رأى الباحث - على المعاصرة والتحديث الدائم والمستمر للمراجعة والرقابة بشرط أن يكون ذلك فى ضوء القيم الإسلامية.

وفى هذا الصدد يقول الامام حسن البنا<sup>(٤٨)</sup> " ونحن نؤمن أن هذا المجتمع الإنسانى لن يصلحه إلا اعتقاد روحى يبعث فى النفوس مراقبة الله والاعتزاز بمعرفته، ومن هنا كان لزاماً على الناس أن يعودوا إلى الإيمان بالله وبالنبوات وبالروح وبالحياة الآخرة وبالجزاء فيها على الأعمال. كل هذا فى الوقت الذى يجب عليهم فيه أن يطلقوا لعقولهم العنان لتعلم وتعرف وتخترع



وتكتشف وتسخر هذه المادة الصماء وتنتفع بما فى الوجود من خيرات وميزات وإلى هذا اللون من التفكير الذى يجمع بين العقليتين الغيبية والعلمية ندعو الناس".

ولا يعنى ذلك أن الإسلام يعارض التخصص، فقد كان من الصحابة الفقيه كعلى بن أبى طالب، والمرجع فى علوم القرآن الكريم كأبى بن كعب، وفى التفسير كعبد الله بن عباس، ولكن هذا التخصص لم يمنع أى منهم فى أن يكون على علم تام بكل ما فرض الله عليه من أمور دينه، وكذا أمور دنياه، وأن يكون فهمه لذلك شاملاً بحيث يجمع بين أمور الدنيا والدين، كما لم يكن تعلم العلوم الدينية عثرة فى طريق التخصص بل كان دافعاً للمسلمين الأول على إحراز التنوع والتطور فى مختلف العلوم الدنيوية، فكان منهم علماء الطب كالرازي، والكيماءيات كابن البيطار، والرياضيات والهندسة كابن الهيثم، والفلسفة كابن سينا، والجغرافيا كالخوارزمي، والاجتماع كابن خلدون. ونجد للكندى مؤلفاته فى العلوم الرياضية والفلكية فضلاً عن تفسير القرآن، ولابن رشد مؤلفاته فى الفلسفة والطب مع الفقه الإسلامى، ولابن النفيس مؤلفاته فى الطب والسيرة وعلوم الحديث<sup>(٤٩)</sup>، وغير ذلك من علماء المسلمين الذين لم تتفصل عنهم المعرفة بالشرع عن المعرفة بالعلوم الدنيوية ولذا فقد جاءت مؤلفاتهم لتمثل وبشكل واضح وحدة المعرفة وتزواج العلوم.

ولذا، كانت أهمية تمكن المراقب من الأصول العلمية والتطبيقات العملية للمراجعة مع التركيز على الجوانب الفكرية والتحليلية والامام بالاتجاهات الحديثة فيها كالاتماد على الحاسبات الالكترونية واستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية وتتبع مختلف العلوم التى ترتبط بالمهنة كالقانون التجارى والتشريعات الضريبية، وكذا العلوم المساعدة كاللغات الأجنبية والعلوم السلوكية وعلم النفس والمنطق، وغير ذلك من العلوم التى تجعل المراقب يتلقى التعليم الملائم للبيئة المستقبلية التى سوف يعمل فيها بعد تخرجه، وهو ما يخدم المهنة ويساعدها على تحقيق رسالتها فى المجتمع المسلم.

وفى ضوء الاطار السابق، يمكن القول بأن التوجيه الإسلامى للمراجعة يمكن المراقب المسلم من التكيف والانطلاق مع مختلف الاتجاهات والمعارف الحديثة فى المراجعة فى ضوء

معتقداته وقيمه الايمانية والأخلاقية الإسلامية، ومعرفته بالاحكام الشرعية للمعاملات المالية وهو ما يخدم المهنة ويساعدها على تحقيق رسالتها فى المجتمع.

## المبحث الثالث

### خطة تدريس مقترحة للتوجيه الإسلامى للمراجعة

#### تمهيد:

تبين مما سبق أن التوجيه الإسلامى للمراجعة يجب أن يقوم على الربط بين المراجعة والقيم الإيمانية والأخلاقية، وكذا ربط المراجعة بفقہ المعاملات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى تتبع الاتجاهات الحديثة فى المراجعة.

ويثار هنا تساؤل مؤداه: كيف يتم تدريس القيم الإيمانية والأخلاقية والأحكام الشرعية المنظمة للمعاملات المالية فى برامج المراجعة؟ وبمعنى آخر: هل يتم دمج هذه القيم والأحكام فى برامج المراجعة الحالية؟ أم يتم تدريسها من خلال مقررات مستقلة؟

يرى الباحث الأخذ بالاتجاهين معاً، وذلك بأن يدرس للطالب القيم الإيمانية والأخلاقية وفقه المعاملات المالية الإسلامية كمواد مستقلة، ثم يلى ذلك إدخال حالات عملية تتناول تطبيق هذه الجوانب فى مقررات المحاسبة والمراجعة، وذلك عملاً بمنهج تزواج المعرفة.

وفى ضوء ماسبق تقوم خطة التدريس المقترحة على محورين أساسيين، الأول: إدخال أو إضافة مقررات جديدة تحقق الربط بين القيم الإيمانية والأخلاقية وفقه المعاملات المالية بالمراجعة من ناحية، وتعمل على تلبية احتياجات سوق العمل المتطورة من ناحية أخرى. والثانى: تنقية بعض المقررات الحالية للمراجعة، وما يلحق بها من علوم مما علق بها من أفكار لا تتفق مع القيم الإسلامية، واستبدالها بأفكار أخرى تغرس فى قلب وعقل الطالب القيم الإيمانية والأخلاقية، وذلك على النحو التالى:

#### أولاً: المقررات المقترحة إضافتها إلى منهج المراجعة

يرى الباحث ضرورة استحداث مقررات جديدة إلى منهج المراجعة، وذلك حتى يمكن ربطها بالقيم الإيمانية والأخلاقية وأحكام المعاملات المالية من ناحية، وكذا الوفاء باحتياجات ومتطلبات

العمل المهني، وتحسين وتطوير قدرات المراجعين والمراقبين حتى يمكنهم القيام بمسئولياتهم بالكفاءة المطلوبة منهم.

ونظرا لارتباط المراجعة بالمحاسبية، وعدم انفصالهما معا عن القيم الإيمانية (العقيدة) والأخلاقية في المنهج الإسلامي - كما سبقت الإشارة - فإن المقررات المقترحة إضافتها يمكن أن تكون على النحو التالي:

#### (أ) مبادئ العقيدة الإسلامية

ويمكن أن يتضمن هذا المقرر: أساسيات العقيدة الإسلامية (المفهوم / الأهمية / الذاتية) - مقومات وخصائص العقيدة الإسلامية - علاقة العقيدة الإسلامية (الإيمان) بالعمل الصالح - موجبات الإيمان بالله وأثر ذلك على عمل المراقب - موجبات الإيمان بالرسول وأثر ذلك على عمل المراقب - موجبات الإيمان بالملائكة وأثر ذلك على عمل المراقب - موجبات الإيمان بالكتب السماوية وأثر ذلك على عمل المراقب - موجبات الإيمان باليوم الآخر وأثر ذلك على عمل المراقب - موجبات الإيمان بالقضاء والقدر وأثر ذلك على عمل المراقب - نماذج إيمانية من صدر الدولة الإسلامية - نماذج إيمانية معاصرة.

#### (ب) أخلاقيات التعامل في الإسلام

ويمكن أن يتضمن هذا المقرر: أساسيات الأخلاق في الإسلام (المفهوم / الأهمية / المصادر / الخصائص) - العلاقة بين الأخلاق والعقيدة والعبادات في الإسلام - الالتزام الخلقى في الإسلام - الجزاء الأخلاقي في الإسلام - الفضائل الخلقية المرتبطة بالمراجعة (خلق الاستقلال / الأخوة / الصدق / الأمانة / إحسان العمل / التعاون / ...) - حالات عملية تتناول الجوانب الأخلاقية في مجال المراجعة بهدف تعليم الدارس كيفية اتخاذ القرارات الأخلاقية.

#### (ج) فقه المعاملات المالية في الإسلام

ويمكن أن يتضمن هذا المقرر: البيوع - الربا - الشركات - الوكالة - الضمان - الوديعة - الصرف - الحوالة - الوكالة - الشهادة. (على أن يتم تناول كل موضوع

من هذه الموضوعات من حيث التعريف، والأنواع، وشروط الصحة، والأركان، والأحكام) -  
الفتاوى المعاصرة للمعاملات المالية المستحدثة.

#### (د) أصول الفكر المحاسبى الإسلامى

ويمكن أن يتضمن هذا المقرر: أساسيات الفكر المحاسبى الإسلامى (مفهوم وأغراض وأنواع وذاتية المحاسبة فى الإسلام) - القواعد المحاسبية فى الفكر الإسلامى - المحاسبة على رأس المال فى الفكر الإسلامى (مفهوم وأقسام المال فى الفكر الإسلامى / مفهوم رأس المال فى الفكر الإسلامى / أسس المحاسبة على رأس المال فى الفكر الإسلامى / تطبيقات عملية) - المحاسبة على الربح فى الفكر الإسلامى ( مفهوم الربح والخسارة فى الفكر الإسلامى / النماء والربح والغلة والفائدة فى الفكر الإسلامى / أسس قياس وتوزيع العائد فى الفكر الإسلامى).

#### (هـ) محاسبة الزكاة

ويمكن أن يتضمن هذا المقرر: أساسيات زكاة المال (المفهوم / الأموال التى تجب فيها/ على من تجب) - المحاسبة عن زكاة الزروع والثمار - المحاسبة عن زكاة المستغلات - المحاسبة عن زكاة الثروة الحيوانية - المحاسبة عن زكاة الثروة التجارية - المحاسبة عن زكاة الثروة النقدية - المحاسبة عن زكاة الثروة المعدنية والبحرية - المحاسبة عن زكاة كسب العمل والمهن الحرة - المحاسبة عن مصارف الزكاة .

#### (و) محاسبة المؤسسات والشركات فى المنهج الإسلامى

ويمكن أن يتضمن هذا المقرر: محاسبة المضاربة الإسلامية - محاسبة المشاركة الإسلامية - محاسبة المراكبات الإسلامية - محاسبة المصارف الإسلامية - محاسبة هيئات التأمين الإسلامية - محاسبة هيئات الوقف الإسلامية.

#### (ز) أصول المراجعة فى المنهج الإسلامى

ويمكن أن يتضمن هذا المقرر: أساسيات المراجعة فى المنهج الإسلامى (المفهوم / الأهمية / الأنواع / الخصائص) - أسس وأساليب المراجعة فى المنهج الإسلامى - حقوق وواجبات

مراقبي الحسابات فى المنهج الإسلامى - المراجعة والرقابة الداخلية فى المنهج الإسلامى - أدلة الإثبات فى المنهج الإسلامى - تقارير مراقبي الحسابات فى المنهج الإسلامى - نماذج عملية للمراجعة والرقابة فى صدر الدولة الإسلامية.

### (ح) المراجعات الخاصة فى المنهج الإسلامى

ويمكن أن يتضمن هذا المقرر: مراجعة عمليات المضاربة الإسلامية - مراجعة أنشطة المرابحات الإسلامية - مراجعة المشاركة الإسلامية - مراجعة المصارف الإسلامية - مراجعة شركات التأمين الإسلامية - مراجعة حساب زكاة المال - مراجعة الدواوين الحكومية - مراجعة أموال الوقف الإسلامى.

ويتضح مما سبق أن المواد المقترح استحداثها تتمثل فى ثمان مواد، ويمكن توزيع هذه المواد بواقع مادة واحدة أو أكثر لكل فصل دراسى، تبعاً لظروف كل كلية.

### ثانياً : المقررات المقترحة تطويرها

نظراً لاحتواء بعض مقررات مناهج المحاسبة والمراجعة لما يخالف القيم الإسلامية أو ما لا يتفق معها، فضلاً عن عدم مسايرة بعض هذه المقررات لمتطلبات العصر - كما سبقت الإشارة - فإن الباحث يقترح إدخال تعديلات على بعض المقررات التى تدرس حالياً لطلبة كليات التجارة، ومافى حكمها، حتى يمكن تنقيتها مما يخالف القيم الإسلامية من ناحية، ويجعلها قادرة على الوفاء باحتياجات العصر من ناحية أخرى، وذلك على النحو التالى:

### (أ) مقررات مقترحة تنقيتها مما يخالف القيم الإسلامية

نظراً لارتباط المراجعة بغيرها من المواد التى تدرس بكليات التجارة، وصعوبة توجيهها إسلامياً بمعزل عن هذه المواد حتى لا تناقض المقررات بعضها البعض، فإن المقررات المقترحة تطويرها بتنقيتها مما يخالف القيم الإسلامية منها ما يخدم التوجيه الإسلامى للمراجعة بشكل مباشر، ومنها ما يخدم ذلك بشكل غير مباشر، وذلك على النحو التالى:

(١) استبعاد الحالات التطبيقية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية من المحاسبة المالية كحساب الفائدة على رأس المال والحسابات الجارية والمسحوبات والقروض واستبدالها بنظام التمويل بالمضاربة أو بالمشاركة.

(٢) تخصيص جزء مستقل في مقرر مادة التكاليف للإشارة إلى مفهوم وقواعد ومعايير التكاليف في الإسلام، وكذا أسس إعدادها وأغراضها.

(٣) استبعاد نظام الفائدة بنوعيهما (البسيطة والمركبة)، والخصم والقيمة الحالية من مقررات الرياضة المالية واستبدالها بنظام المشاركات الإسلامية أو غيرها من النظم التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية كمتوسط الربحية.

(٤) الإشارة في مادة النقود والبنوك إلى نشأة المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع دراسة مدى ملاءمة السياسات التي ينتهجها البنك المركزي في الرقابة على البنوك التقليدية لطبيعة المصارف.

(٥) التركيز على التأمين التعاوني كبديل للتأمين التجاري في مادة التأمين، مع الإشارة إلى أثر تطبيق الشريعة الإسلامية في تحقيق مقاصد التأمين.

(٦) الإشارة في مقررات العلوم الإدارية (إدارة الأعمال والعلوم السلوكية وإدارة الأفراد) إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تتناول الجوانب الإدارية والسلوكية، وكذا التطبيق العملي للإدارة في صدر الدولة الإسلامية.

(٧) الإشارة في مقررات القانون إلى موقف الشريعة الإسلامية من القضايا التي تتعرض له موضوعاته.

(٨) الإشارة فى مادة التسويق والإعلان إلى طبيعة وخصائص وضوابط السوق فى المنهج الإسلامى، وإبراز الفروق الأساسية بين السوق الإسلامىة وغيرها من الأسواق فى المنهج الرأسمالى والاشتراكى، ودور المحتسب فى الرقابة على الأسواق.

(٩) ادخال النظام المالى الإسلامى ضمن مقرر مادة المالية العامة.

(١٠) تخصيص جزء مستقل للنظام الاقتصادى الإسلامى فى مادة النظم الاقتصادية.

### (ب) مقررات مقترح تطويرها للوفاء باحتياجات المهنة

وتتمثل أهم هذه المقررات والجوانب المقترح تطويرها فيما يلى:

(١) إدخال المحاسبة على نشاط البيع التأجيرى، والتأجير التمولى، والمقاولات، والمشروعات الزراعية والمستشفيات، وكذا المحاسبة الدولية ضمن مقررات المحاسبة المتخصصة.

(٢) إدخال مراجعة أنشطة البيع التأجيرى، والتأجير التمولى، والمقاولات، والمشروعات الزراعية والمستشفيات ضمن مقررات الفحص والمراجعات الخاصة، مع إعطاء أهمية خاصة للمراجعة الدولية.

(٣) التوسع فى استخدام الأساليب الكمية والإحصائية والتحليلية فى مقررات المحاسبة الإدارية.

(٤) إعادة النظر فى محتويات نظم المعلومات والحاسبات الإلكترونية على النحو الذى يخلصها من الحشو، واستبعاد الموضوعات التى لن يكون الطالب فى حاجة إلى استخدام نتائجها فى الحياة العملية، مع التركيز على الإتجاهات الحديثة فى هذا المجال كأوراق العمل الإلكترونية، ومفاهيم وخصائص النظم المحاسبية والرقابة الداخلية فى ظل استخدام الكمبيوتر.

(٥) الإهتمام بمقررات اللغات الأجنبيةة من خلال تدريسها بعمق خلال مختلف سنوات الدراسة بالجامعة، ولجميع الطلبة.



هذا فيما يتعلق بالتأهيل العلمى للمراجع. ولما كان التعليم لابد أن يصاحبه تدريب عملى حتى يمكن الربط بين الفكر والتطبيق، فإن الباحث يقترح أن تقوم كليات التجارة بتقديم برنامج تدريبي صيفى لطلابها خلال سنوات الدراسة، بحيث يشتمل هذا البرنامج على حالات عملية عن المواقف التى قد يتعرض لها الطالب فى الحياة العملية بعد تخرجه، وتدريبه على اتخاذ قرارات أخلاقية بشأنها، كما يجب أن يشتمل هذا البرنامج على استخدام نظام الحاسب الآلى وبرامجه المتقدمة، وكذا التدريب على مراجعة أنشطة الشركات والمؤسسات المختلفة السابق الإشارة إليها.

ويرى الباحث أنه من الأهمية بمكان، استمرار عملية التعليم والتدريب بعد التخرج وذلك عن طريق تبنى المنظمات المهنية المعنية لبرامج دراسية علمية وأخرى للتدريب العملى لجميع أعضاء المهنة وبدون استثناء وفى جميع المجالات المتطورة التى تخدم المهنة بشكل مباشر، وعلى أن يعتبر ذلك شرطاً أساسياً لاستمرار العضو فى مزاولة المهنة.

## المبحث الرابع

### معوقات تطبيق التوجيه الإسلامى للمراجعة وسبل التغلب عليها

#### تمهيد:

يُعتبر التوجيه الإسلامى لعلم ومهنة المراجعة، وغيره من العلوم والمهن، من المهام الصعبة، وذلك نظرا لطول فترة التغريب التى لحقت بهذا العلم، وغيره من العلوم، وكذا التجنّب والعزل الذى أصاب القيم الإيمانية والأخلاقية الإسلامية فى مختلف هذه العلوم.

ولذا، فإن التوجيه الإسلامى للمراجعة تكتفه العديد من المعوقات وتواجهه الكثير من المشكلات. وسوف يتم التركيز فى هذا المبحث على أهم هذه المعوقات والمشكلات، وكذا سبل التغلب عليها، وذلك على النحو التالى:

**المشكلة الأولى :** مشكلة عدم اقتناع بعض القيادات والتعليمية، وكذا الكثير من القائمين على أمر المهنة بأهمية التوجيه الإسلامى للمراجعة، وغيرها من العلوم، نظرا لعدم اقتناعهم بدور المنهج الإسلامى فى حل المشكلات العملية التى تواجه المجتمعات المعاصرة.

ولا شك أن إقناع هذه القيادات بقدرة المنهج الإسلامى على حل ما يواجه المجتمعات المعاصرة من مشكلات، ومن ثمّ إفساحها الطريق للتوجيه الإسلامى للمراجعة، وغيرها من العلوم هو أمر صعب ويحتاج إلى وقت وجهد، كما يحتاج إلى صبر وجهاد.

ويرى الباحث أن هذا الأمر يتطلب - بداية - من بعض الجهات العلمية الإسلامية تقديم حلول إسلامية متكاملة لبعض المشكلات العملية التى تواجه علم ومهنة المحاسبة والمراجعة وغيرها من العلوم والمهن للتدليل على أن الإسلام دين ودولة وعقيدة وشريعة. ويقترح أن يقوم بهذا الدور رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع كل من المعهد العالمى للفكر الإسلامى وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ويرى الباحث إن اقناع القيادات والتعليمية والمهنية بأهمية التوجيه الإسلامى للعلوم يُعد أمراً هاماً وخطوة أساسية وضرورية فى التوجيه، باعتبار أن هذه القيادات هى التى تملك إلزام المدارس والجامعات بإدخال العلوم الدينية ضمن مناهج التدريس بها، كما أن لديها القدرة على تشجيع العلماء فى هذا المجال، ومساندة المؤتمرات والندوات التى تهتم بالتوجيه، وتقديم أفضل السبل والوسائل له بصورة مستحدثة ومتطورة.

**المشكلة الثانية:** مشكلة صعوبة البحث والتنقيب فى بطون كتب التراث الإسلامى لاستخراج مفاهيم وأسس ومقاصد ومعايير المراجعة فى المنهج الإسلامى.

ولذا، فإنه من الأهمية بمكان أن يقوم فقهاء المسلمين المعاصرين بتيسير وتبسيط التعامل مع كتب التراث من خلال تقديمها بلغة العصر وأسلوبه ومصطلحاته مع تبويبها وفهرستها بحيث يمكن للمفكر والباحث المسلم الوصول إلى النص ودراسته وتحليله والاستفادة منه دون عناء كبير. فعلى سبيل المثال يجب أن تُعرض العقيدة بسهولة وفى ضوء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وبعيداً عن صعوبات علم الكلام، وأن تُعرض الأخلاق بعيداً عن غلو وتعقيد الفلاسفة، وأن يتم ربط الفقه بالحياة المعاصرة.

**المشكلة الثالثة :** مشكلة تأثر بعض أساتذة وكتاب المراجعة الذين تلقوا تعليمهم فى خارج الدول العربية بالمفاهيم الغربية وكذا طرق التناول الغربية لموضوعات هذا العلم.

ويرى الباحث أن التقارب بين فقهاء المسلمين وأساتذة المراجعة من خلال البحوث المشتركة بينهما يمكن أن يزيد من اقتراب أساتذة المراجعة من الفكر الإسلامى وقيمه وغاياته، ويعمل على تكوين عقلية قادرة على الجمع بين علم المراجعة والعلوم الإسلامية معاً، ويبنى جسوراً من التعاون بينهما، ويعيد التوازن المفقود إلى علم ومهنة المراجعة.

**المشكلة الرابعة :** مشكلة وجود انفصال تام وعزله دائمة بين ما تقدمه مختلف الأجهزة الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية وبين القيم الإيمانية والأخلاقية للمجتمع المسلم<sup>(٥٠)</sup>.

ولذا فإن الباحث يرى أن هناك ضرورة من ضبط وترشيد وتطوير مختلف الأجهزة والوسائل الإعلامية وفقاً لمفاهيم وأداب الإسلام بحيث يكون الكتاب والمجلة والصحيفة، بل والفيلم والمسرحية، وغير ذلك من وسائل وأدوات الإعلام في خدمة التوجيه الإسلامى للعلوم<sup>(٥١)</sup>.

يتبين مما سبق أن قضية التوجيه الإسلامى لعلم المراجعة، وكذا غيره من العلوم، من القضايا التى تحتاج إلى تكاتف العديد من الجهات والهيئات والأجهزة المتخصصة، وتضافر العديد من الجهود، حتى لا تتفاقم أو تتأذى إحدى الجهات أو الأجهزة ما تقوم به الجهات أو الأجهزة الأخرى وحتى لا تتفتت الجهود، وحتى يمكن للتوجيه أن يؤتى ثماره.

## النتائج العامة للبحث

تناول الباحث فى هذا البحث دور التوجيه الإسلامى لعلم ومهنة المراجعة فى تفعيل دور المراجع الخارجى ودعم مصداقية التقارير المالية، وقد خلص الباحث من ذلك إلى مجموعة من النتائج، من أهمها ما يلى:

(١) يُعتبر التوجيه الإسلامى للمراجعة ضرورة للمجتمع المسلم، وفرض عين على أساتذة المراجعة والمتمهين بها، وكذا القيادات المسؤولة عن وضع البرامج التعليمية.

(٢) يقوم التوجيه الإسلامى للمراجعة على الربط بين علم ومهنة المراجعة من ناحية، وبين القيم الإيمانية والأخلاقية والأحكام الشرعية للمعاملات من ناحية أخرى، مع التمكن من الأصول العلمية وتتبع الاتجاهات الحديثة فيها.

(٣) وجود علاقة قوية بين التزام المراقب بالقيم الإيمانية والأخلاقية الإسلامية، وبين استقلاله فى أداء عمله، وإحسانه فيه، وأمانته المهنية، وكذا رفع كفاءة وفاعلية المراجعة.

(٤) إن ربط القيم الأخلاقية الإسلامية بالمراجعة يعضد من الترابط المهني والتماسك الفكرى بين أعضائها، ويحد من مشكلات المهنة، ويزيد من ثقة واحترام الغير لها.

(٥) إن المام المراقب بالضوابط والأحكام الشرعية المنظمة للمعاملات المالية يزيد من أهمية وفاعلية ومصداقية تقريره.

(٦) إن التوجيه الإسلامى للمراجعة، وغيرها من العلوم والمعارف، يحتاج إلى تضافر جهود العديد من الجهات كولى الأمر والجامعات وأساتذتها، وكذا وسائل الاعلام.

## التوصيات العامة للبحث

فى ضوء النتائج العامة للبحث، يوصى الباحث بما يلى:

(١) يأمل الباحث من الفقهاء المسلمين العمل على إعادة صياغة وتبسيط مادة العقيدة والأخلاق والفقہ الإسلامى بلغة العصر وأسلوبه ومصطلحاته مع التركيز على القيم الإيمانية والأخلاقية المؤثرة فى سلوك الفرد، والمشاركة مع الغير فى إحداث التفاعل المطلوب بين العقيدة والأخلاق والفقہ من ناحية، والعلوم الحديثة من ناحية أخرى.

(٢) المسارعة بتشكيل لجان علمية على مستوى الجامعات تكون مهمتها العمل على توجيه الإسلامى للعلوم وربط العلوم الدينية بالدنيوية، ومعالجة المشكلات التى تظهر أثناء توجيهه والتعاون مع مثيلاتها، على أن تنبثق من هذه اللجان العليا لجان أخرى فرعية على مستوى الكليات والأقسام، وعلى أن يحتسب جميع العاملين بهذه اللجان أجرهم عن توجيه التعليم عند الله تعالى.

(٣) أن تقوم القيادات التعليمية بإتاحة الفرصة لتوجيه العلوم توجيهها إسلاميا من خلال مساندة العلماء، والدعوة إلى المؤتمرات والندوات والمحاضرات المتخصصة فى هذا المجال، فإن الله يزرع بالسلطان ما لا يزرع بالقرآن.

(٤) يوصى الباحث القيادات الإعلامية بتهذيب برامجها الإعلامية وأن تعمل على إخراج القيم الإيمانية والأخلاقية من حيز النظرية إلى حيز التطبيق والممارسة العملية، وذلك من خلال عرض القصص المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وسيرة الصحابة، التى تنمى فى الأفراد الشعور بمراقبة الله عز وجل، وكذا الأخلاق الإسلامى كالصدق والأمانة والأخوة والعدل والتعاون وغير ذلك من القيم، فالكل راع والكل مسئول عن رعيته.

(٥) يوصى الباحث جميع العاملين فى مجال توجيه الإسلامى للعلوم بالصبر والمصابرة والمرابطة، والأخذ بمنهج التدرج والأناة والتلطف والمرونة، واختيار الوقت المناسب للانتقال من مرحلة إلى أخرى.

"والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات"

## المراجع

### كما وردت بمتن البحث

- (١) لم يرد مصطلح "المراجعة" بمفهومه المعاصر فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأقوال الفقهاء، فى حين ورد مصطلح "الرقابة"، وهو أعم وأشمل من مصطلح "المراجعة". كما لم يرد كذلك مصطلح "المراجع" فى كتب التراث، وإنما ورد مصطلح الكاتب، وهو يشمل المحاسب والمراجع الداخلى والخارجى.
- (٢) يرى الباحث أن مصطلح "التوجيه" مرادف لمصطلح "الترشيد"، غير أن الأول أكثر ملاءمة لطبيعة المراجعة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى:
- ابن منظور، لسان العرب (القاهرة: دار المعارف)، المجلد الثالث، صفحة ١٦٤٩.
  - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (الطبعة الثالثة)، الجزء الأول، صفحة ٣٥٩.
  - (٣) أحمد بن حنبل، المسند (بيروت: المكت الإسلامى)، الجزء الثانى، صفحة ٥١١.
  - (٤) أحمد مصطفى المراغى، تفسير المراغى (الطبعة الثانية؛ القاهرة: مكتبة ومطبعة البابى الحلبي وأولاده، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م)، الجزء التاسع عشر، صفحة ٦.
  - (٥) الطبرى، جامع البيان فى تفسير القرآن (القاهرة: دار الحديث، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، المجلد الرابع، الجزء السادس، صفحة ٥٩٢.
  - (٦) سيد قطب، فى ظلال القرآن (الطبعة الحادية عشر؛ القاهرة: دار الشروق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، الجزء الثانى، صفحة ٨٥٢.
  - (٧) د. محمد على جاد "استقلال المراجع بين النماذج السببية والوازع النفسى"، المجلة المصرية للدراسات التجارية (المجلد الحادى عشر، العدد الرابع - ٢، ١٩٨٧)، صفحة ٣٠٩.
  - (٨) - د. على محمد الجوهري، "استقلال مراجع الحسابات" مجلة التجارة والتمويل، المجلة العلمية لكلية التجارة - جامعة طنطا، (العدد الأول، السنة الخامسة ١٩٨٥)، صفحة ٢٠٠.
  - عبد الوهاب سعيد عيسى، ميزانيات شركات توظيف الأموال: الواقع المزيف، الأهرام الاقتصادى (العدد ١٠٥١، ٦ مارس ١٩٨٩)، صفحة ١٨.

- د. ابراهيم سعد الدين، "قراءة اقتصادية لشركة الشريف للتسمية الاقتصادية"، الأهرام الاقتصادي (العدد ١٠٤٣، ٩ يناير ١٩٨٩، صفحة ١٠).
- (٩) سيد قطب، مرجع سابق، المجلد الأول، صفحة ٥٧٧.
- (١٠) أحمد بن حنبل، مرجع سابق، الجزء الثاني، صفحة ٥.
- (١١) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم (بيروت: دار احياء التراث العربي، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م)، الجزء الثالث، صفحة ١٥٤٨.
- (١٢) محمد كرد على، الادارة الإسلامية في عز العرب (مطبعة مصر، ١٩٣٤)، صفحة ١٢.
- (١٣) ابن تيمية، السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية (الطبعة الثالثة؛ بيروت: دار الجيل، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، صفحة ١٠.
- (١٤) عباس محمود العقاد، عبقرية عمر (طبعة وزارة التربية والتعليم، بدون تاريخ) ص ١٣٦-١٣٧.
- (١٥) محمد كرد على، مرجع سابق، صفحة ١٣.
- (١٦) الأسعد بن ممتى كتاب قوانين الدواوين، جمع وتحقيق عزيز سوريال عطيه (مطبعة مصر، ١٩٤٣، صفحة ٦٦).
- (١٧) أحمد عبد الرحمن البناء، الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار إحياء الكتب العربية)، المجلد الأول، الجزء الأول، صفحة ١٠٩.
- (١٨) المرجع السابق، الجزء الثالث، صفحة ١٣٥.
- (١٩) ابن تيمية، مرجع سابق، صفحة 12.
- (20)- Axline, Larry I., the bottom line on ethichsc, a freash perspective on worthwhile subject, Journal of accountancy, dec. 1990.
- Horner Larry D., can Business be Ethical? management accounting, June 1989.
- Ciullaa, Joanne B., Why is bussiness talking about ethics? Reflections on foreign conversation, california management Review, Vol. 34, no Fall 1991.
- Luoma, Gary A., can ethics be taught? Management Accounting, Nov. 1989.



- (21) د. عبدالفتاح عاشور، منهج القرآن في تربية المجتمع (الطبعة الأولى؛ مطبعة الخانكي بمصر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م)، صفحة ١٧٤
- (22) Herman J. Lowe, "Ethics in our 100 -years history " journal of Accountancy, may 1987- PP 78 - 80.
- (23) Jeffery R. Cohen and Robert M. Turner " Ethics and professionalism: the CPA in Industry" the CPA Journal, (April, 1990), pp. 45 - 49.
- (٢٤) د. علي جريشة، أصول الشرعية الإسلامية: مضمونها وخصائصها (الطبعة الثامنة؛ مكتبة وهبة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م)، صفحة ٤٦.
- (25) STEVEN. W. HAYS & GIESSNERR. 'Codes of Ethics in State Government - Antion Wide Survey", Public Personnel Management, Vol. 10. No. 1981, P.54.
- (26) فخر الدين الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م)، المجلد الثامن، الجزء السادس عشر، صفحة ٢٢٠ - ٢٢٢.
- (٢٧) البيهقي، السنن الكبرى (الطبعة الأولى؛ الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، سنة ١٣٥٥ هـ)، الجزء العاشر، صفحة ١٩٧.
- (٢٨) الأسعد بن ممتي، مرجع سابق، صفحة ٦٦.
- (٢٩) أحمد بن حنبل، مرجع سابق، الجزء الرابع، صفحة ١٨٣.
- (٣٠) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)، المجلد الثالث، الجزء السادس، صفحة ٣٣.
- (٣١) ابن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى (القاهرة: دار الحديث) الجزء الرابع، صفحة ١٩٩٩.
- (٣٢) سيد قطب، مرجع سابق، المجلد الأول، صفحة ٨٨.
- (٣٣) ابن حجر العسقلاني، صحيح البخاري (بيروت: دار المعرفة)، الجزء السادس، صفحة ٣٣١.
- (٣٤) ابراهيم دسوقي الشهاوي، الحسبة في الإسلام (مكتبة دار العروبة، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٢ م)، صفحة ٥٧.

- (٣٥) محمد كرد على، الإسلام والحضارة العربية (الطبعة الأولى؛ القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٨)، الجزء الأول، صفحة ١٤٨.
- (٣٦) د. مصطفى أبو زيد فهمي، فن الحكم في الإسلام (القاهرة: المكتب المصري الحديث)، صفحة ٢٨.
- (٣٧) الرازي، مرجع سابق، المجلد الثاني، الجزء الرابع، صفحة ٩٣.
- (٣٨) الحافظ أبي بكر بن حسن بن علي البيهقي، السنن الكبرى (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار المعرفة، ١٣٤٧هـ-)، الجزء الثالث، صفحة ٢٧٣.
- (٣٩) ابن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، مرجع سابق، (طبعة القاهرة)، الجزء الرابع صفحة ٢٠٥٥.
- (٤٠) ابن قيم الجوزية، مفتاح دار السعادة منشور ولاية العلم والادارة، تصحيح وتعليق محمود حسن ربيع، (الطبعة الثالثة؛ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩)، الجزء الأول، صفحة ١٧٠.
- (٤١) ابراهيم بن اسماعيل، رسالة تعليم المتعلم طرق التعلم للزرنوخي (مصر: دار احياء الكتب العربية)، صفحة ٤ - ٥.
- (٤٢) شرف الدين الحسيني، الروض النضير، الجزء الثالث، صفحة ٢٠٩.
- (٤٣) الأسعد بن ممتي، مرجع سابق، صفحة ٦٦.
- (٤٤) عبد الحى الكتانى، نظام الحكومة النبوية المسمى بالتراتب الإدارية (بيروت: لبنان، دار الكتاب العربى)، الجزء الثانى، صفحة ١٨.
- (٤٥) المرجع السابق، نفس الصفحة.
- (٤٦) أحمد بن حنبل، مرجع سابق، الجزء الثالث، صفحة ٢٥٥.
- (٤٧) أبو عبدالله محمد بن يزيد القزوينى، سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (دار الريان للتراث)، الجزء الثانى، صفحة ١٣٩٥.
- (٤٨) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا (دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، ١٤١١هـ - ١٩٨٩م)، صفحة ١٢٨.
- (٤٩) أبو الحسن الندوى، التوجيه الإسلامى للعلوم : مفهومه وأهدافه وأسسها العامة، (بحث مقدم إلى مؤتمر التوجيه الإسلامى للعلوم بمركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامى - جامعة الأزهر، ٢٧ ربيع الثانى - ٢ جمادى الأولى، الموافق ٢٤ - ٢٩ أكتوبر ١٩٩٢م)، صفحة ١٤، ١٥.

- (٥٠) د. سيد سجاد حسين، د. سيد على أشرف، أزمة التعليم الإسلامي (مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، جامعة الملك عبد العزيز)، صفحة ٤١.
- (٥١) د. يوسف القرضاوى، الحل الإسلامي فريضة وضرورة (الطبعة الرابعة؛ مكتبة وهبة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، صفحة ٥٧.